طالعتنا جريدة الأهرام المصرية في عددها الصادر بتاريخ 27/07/2018م تحت عنوان: الخلافة والصراع، للكاتب عبده مباشر بدأ الكاتب مقاله قائلا: “قرر معاوية بن أبي سفيان مناوأة الخليفة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب بهدف الوصول إلى مكان الخليفة ومكانته، فلجأ إلي رفع القميص الملوث بدماء الخليفة عثمان بن عفان الذي قله ثوار المسلمين من بينهم محمد بن أبي بكر مطالباً بالقصاص من القتلة.

وتحت هذا الشعار وفي حماية هذه الذريعة خاض صراعاً دامياً على السلطة.

ونشبت الحرب بين الطرفين، وأوشكت قوات علي بن أبي طالب أن تحقق الانتصار، فلجأ معسكر معاوية إلي رفع المصاحف على أسنة الرماح استجابة لنصيحة عمرو بن العاص طلباً لتحكيم القرآن بين المتحاربين.

وهكذا بدأ أول استخدام للدين في الصراع السياسي، أو فلنقل الصراع على السلطة”.

هكذا بدأ الكاتب – عفا الله عنه – مقاله بذم الصحابي الجليل معاوية بن أبي سفيان – رضي الله عنه – مؤكدا أن الخلاف بين علي ومعاوية – رضي الله عنهما – كان صراعا داميا على السلطة؛ من أجل ذلك أردت أن أبين حقيقة هذا الخلاف الذي وقع بين علي ومعاوية – رضي الله عنهما -.

بادئ ذي بدء لا يخفى على كل ذي لُب أن معاوية بن أبي سفيان – رضي الله عنه – كان من كبار الصحابة وكان كاتب الوحي، وهو الذي قال عنه رسول الله – صلى الله عليه وسلم -: ” اللهم اجعله هاديا مهديا واهدِ به” (صحيح سنن الترمذي رقم 3018، وصححه الألباني- رحمه الله -.)، وثبت عن النبي – صلى الله عليه وسلم – أنه قال: “اللهم علم معاوية الكتاب وقِهِ العذاب” (أخرجه البخاري في التاريخ الكبير7/326 بإسناد صحيح)، والقارئ لسنة رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يجد فيها الكثير من فضائل معاوية بن أبي سفيان – رضي الله عنه – ولا ينكر ذلك إلا جاحد أو جاهل.

أما ما رواه الإمام مسلم في صحيحه عن ابن عباس – رضي الله عنهما قال: كُنْتُ أَلْعَبُ مَعَ الصِّبْيَانِ فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ‏‏صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ‏فَتَوَارَيْتُ خَلْفَ بَابٍ ، قَالَ : فَجَاءَ ‏‏فَحَطَأَنِي ‏حَطْأَةً وَقَالَ :‏ ‏اذْهَبْ وَادْعُ لِي ‏‏مُعَاوِيَةَ ،‏ ‏قَالَ فَجِئْتُ فَقُلْتُ : هُوَ يَأْكُلُ ، قَالَ : ثُمَّ قَالَ ‏‏لِيَ : اذْهَبْ فَادْعُ لِي ‏ ‏مُعَاوِيَةَ ،‏ ‏قَالَ : فَجِئْتُ فَقُلْتُ : هُوَ يَأْكُلُ ، فَقَالَ : “لَا أَشْبَعَ اللَّهُ بَطْنَهُ” .

هذا الحديث ليس فيه ذم لمعاوية – رضي الله عنه – بل فيه تأكيد لصحبة معاوية، وبأنه من كتاب الوحي، وليس في الحديث ما يثبت أن ابن عباس – رضي الله عنهما –  أخبر معاوية – رضي الله عنه – أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يريده، بل ظاهر الحديث يفهم منه أن ابن عباس – رضي الله عنهما – شاهد معاوية – رضي الله عنه – يأكل فعاد لرسول الله – صلى الله عليه وسلم – ليخبره. فأين الذم هنا؟!

فقول الرسول – صلى الله عليه وسلم – ” فلا أشبع الله بطنك ” هذه العبارة تتضمن أن الله سيرزقك رزقا طيبا مباركا يزيد عما يشبع البطن مهما أكلت منه، وقد كانت تأتيه – رضي الله عنه – في خلافته صنوف الطيبات التي أغدقت على الأمة كما ذكر ابن عساكر في تاريخ دمشق.

ففي هذا الحديث إشارة إلى البركة التي لحقت بمعاوية من إجابة دعاء الرسول – صلى الله عليه وسلم – له.

وقال ابن كثير في ” البداية والنهاية ” عند ترجمة معاوية بن أبي سفيان – رضي الله عنه -: وقد انتفع معاوية بهذه الدعوة في دنياه وأخراه.

أما في دنياه: فإنه لما صار إلى الشام أميراً، كان يأكل في اليوم سبع مرات يجاء بقصعة فيها لحم كثير وبصل فيأكل منها، ويأكل في اليوم سبع أكلات بلحم، ومن الحلوى والفاكهة شيئاً كثيراً، ويقول: والله ما أشبع وإنما أعيا، وهذه نعمة ومعدة يرغب فيها كل الملوك.

أما ما ذكره الكاتب – عفا الله عنه – في مقاله حيث قال: “ولا أظن أن معاوية قد استدعي القرآن أو السنة لإضاءة الطريق أمامه طوال هذا الصراع بقدر ما استدعاهما ليكون من ادوات الوثوب على سلطة الخلافة”.

فأقول: أن معاوية – رضي الله عنه – ما أراد الحكم ولا اعترض على إمامة علي بن أبي طالب – رضي الله عنه – بل طالب بتسليمه قتلة عثمان بن عفان – رضي الله عنه – ثم يدخل في طاعة علي بن أبي طالب – رضي الله عنه – بعد ذلك، ومما يؤيد ذلك ما ذكره الإمام الذهبي – رحمه الله – في سير أعلام النبلاء، وذكره ابن عساكر – رحمه الله – في تاريخ دمشق: عن يعلى بن عبيد عن أبيه قال: ” جاء أبو مسلم الخولاني وناس معه إلى معاوية – رضي الله عنه –  فقالوا له: أنت تنازع علياً أم أنت مثله؟ فقال معاوية – رضي الله عنه – : لا واللـه إني لأعلم أن علياً أفضل مني، وإنه لأحق بالأمر مني، ولكن ألستم تعلمون أنّ عثمان قتل مظلومـا، وأنا ابن عمه، وإنمـا أطلب بدم عثمان، فأتوه فقولوا له فليدفـع إليّ قتلة عثمـان وأسلّم لـهُ فأتوْا علياً فكلّموه بذلك فلم يدفعهم إليه ” (سير أعلام النبلاء للذهبي 3/140، تاريخ دمشق لابن عساكر) ، وفي رواية ذكرها ابن كثير في البداية والنهاية: ” فعند ذلك صمم أهل الشام على القتال مع معاوية”.

أما ما زعمه الكاتب – عفا الله عنه – في مقاله: أن الخلاف بين علي ومعاوية – رضي الله عنهما – كان سببه طمع معاوية في الحكم، فهذا من باب الدخول في النوايا، فالحكم بسوء النيّة (وهو من الظنّ، لا اليقين) ليس من الشرع ولا العقل كما قال الله سبحانه وتعالى: ” يأيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيرا من الظن إن بعض الظن إثم ”  الحجرات: 12 ، وليس سوء العمل بـطبيعة الحال يُفسّر بالضرورة بـسوء النيّة، فقد قال الله سبحانه وتعالى عن شرّ خلقه ” الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا”  الكهف: 104 .

ومن أفضل ما يستدل به هنا ما ثبت عن أُسامَةَ بْنِ زَيْدٍ – رضي الله عنهما –  قَالَ: بَعَثَنَا رَسُولُ اللهِ – صلى الله عليه وسلم – إِلى الْحُرَقَةِ فَصَبَّحْنَا الْقَوْمَ فَهَزَمْنَاهُمْ، وَلَحِقْتُ أَنَا وَرَجُلٌ مِنَ الأَنْصارِ رَجُلاً مِنْهُمْ، فَلَمّا غَشِينَاهُ قَالَ لاَ إِلهَ إِلاَّ اللهُ، فَكَفَّ الأَنْصارِيُّ عَنْهُ، وَطَعَنْتُهُ بِرُمْحي حَتّى قَتَلْتُهُ؛ فَلَمّا قَدِمْنَا، بَلَغَ النَّبِيَّ – صلى الله عليه وسلم – فَقالَ: “يا أُسامَةُ أَقَتَلْتَهُ بَعْدَما قَالَ لا إِلهَ إِلاَّ اللهُ، قُلْتُ كَانَ مُتَعَوِّذًا؛ فَما زَالَ يُكَرِّرُها حَتّى تَمَنَّيْتُ أَنّي لَمْ أَكُنْ أَسْلَمْتُ قَبْلَ ذَلِكَ الْيَوْمِ” ( أخرجه البخاري، كتاب الديات، برقم: 6872، و مسلم، برقم: 96).

ناهيك أخي القارئ الكريم أن القول بأن الخلاف بين معاوية وعلي – رضي الله عنهما – كان من أجل الوثوب على سلطة الخلافة لم يقل به أحد من أهل السنة وإليك بعضا من أقوال أهل السنة:

قال الإمام الجويني – رحمه الله -: إن معاوية وإن قاتل علياً فإنه لا ينكر إمامته ولا يدعيها لنفسه، وإنما كان يطلب قتلة عثمان ظناً منه أنه مصيب، وكان مخطئاً. (لمع الأدلة في عقائد أهل السنة للجويني ص:115).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله -: إن معاوية لم يدّع الخلافة ولم يبايع له بها حتى قتل علي، فلم يقاتل على أنه خليفة، ولا أنه يستحقها، وكان يقر بذلك لمن يسأله. (مجموع الفتاوى 35/72).

وذكر ابن كثير في البداية والنهاية (7/ 36)، عن ابن ديزيل ” هو إبراهيم بن الحسين بن علي الهمداني المعروف بابن ديزيل الإمام الحافظ ” انظر: تاريخ دمشق (6/ 387) وسير أعلام النبلاء (13/ 184 – 192) ولسان الميزان لابن حجر (1/ 48) -، بإسناد إلى أبي الدرداء وأبي أمامه – رضي الله عنهما -، أنهما دخلا على معاوية فقالا له: يا معاوية! علام تقاتل هذا الرجل؟ فوالله إنه أقدم منك ومن أبيك إسلاماً، وأقرب منك إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وأحق بهذا الأمر منك. فقال: أقاتله على دم عثمان، وأنه آوى قتلة عثمان، فاذهبا إليه فقولا: فليقدنا من قتلة عثمان ثم أنا أول من أبايعه من أهل الشام.

فهل يعقل أن يصدر عن الصحابة كذب؟، ومعاوية – رضي الله عنه – صحابي وكاتب الوحي، فهل يعقل أن يصدر عنه كذب، ذلك أن العرب كانوا يعدون الكذب من أقبح الصفات التي يتنزه عنها الرجال الكرام. وهذه قصة أبي سفيان – وهو يومئذ على الشرك – فيما أخرجه البخاري في صحيحه في قصة سؤال هرقل عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم -، يقول أبو سفيان: “فو الله لولا الحياء من أن يأثروا عليّ كذباً لكذبت عنه”، فهذا أبوه في الجاهلية يرفض أن يكذب رغم شدة حاجته إلى ذلك خوفاً من أن يؤثر عنه ذلك، فمعاوية – رضي الله عنه – أحذق من أن يفعل مثل هذا.

وقال الهيتمي المكي: “ومن اعتقاد أهل السنة والجماعة أن ما جرى بين معاوية وعلي – رضي الله عنهما – من الحرب، لم يكن لمنازعة معاوية لعلي في الخلافة للإجماع على أحقيتها لعلي. فلم تهج الفتنة بسببها، وإنما هاجت بسبب أن معاوية ومن معه طلبوا من علي تسليم قتلة عثمان إليهم لكون معاوية ابن عمه، فامتنع علي” (الصواعق المحرقة: ص325).

فالخلاف بين علي ومعاوية – رضي الله عنهما – قضية اجتهادية كل يرى نفسه على الحق في مسألة عثمان – رضي الله عنه -، وصدق رسول الله – صلى الله عليه وسلم – القائل: ” لا تقوم الساعة حتى تقتتل فئتان عظيمتان دعوتهما واحدة. فبينما هم كذلك مرق منهما مارقة تقتلهم أولى الطائفتين بالحق”.

فالفئتين العظيمتين هما أهل الشام وأهل العراق، وأما الفرقة المارقة فهي فرقة الخوارج.

فالصحيح أن الخلاف بين علي ومعاوية – رضي الله عنهما – كان حول مدى وجوب بيعة معاوية وأصحابه لعلي قبل إيقاع القصاص على قتلة عثمان أو بعده، وليس هذا من أمر الخلافة في شيء. فقد كان رأي معاوية – رضي الله عنه – ومن حوله من أهل الشام أن يقتص علي – رضي الله عنه – من قتلة عثمان ثم يدخلوا بعد ذلك في البيعة.

فمعاوية – رضي الله عنه – يرى أنه وَلِي دم عثمان وهو أحد أقربائه، واستند – رضي الله عنه – إلى النصوص النبوية التي تظهر أن عثمان يُقتل مظلوما، وهذه النصوص تصف الخارجين عليه بالمنافقين منها ما ثبت عن عائشة – رضي الله عنها – قالت: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم -: ” يا عثمان إن ولاك الله هذا الأمر يوما، فأرادك المنافقون أن تخلع قميصك الذي قمَّصك الله، فلا تخلعه” قالها ثلاثا. (صحيح ابن ماجه رقم 90، وصحيح الترمذي رقم 2922).

فمعاوية ومن معه رأوا أنهم على الحق استنادا لهذه النصوص وغيرها، وأنهم على الهدى، وخصوصا عندما نعلم أن المنافقين الثائرين على عثمان كانوا في جيش علي فاعتبروهم على ضلال فاستحلوا قتالهم متأوِّلين. إضافة إلى أن أنصار معاوية يقولون لا يمكننا أن نبايع إلا من يعدل علينا ولا يظلمنا، ونحن إذا بايعنا عليّاً ظلمنا عسكره كما ظلم عثمان، وعلي لا يمكنه دفعهم كما لم يمكنه الدفع عن عثمان، وليس علينا أن نبايع عاجزاً عن العدل علينا، ويقولون أيضاً أن جيش علي فيه قتلة عثمان وهم ظلمة يريدون الاعتداء علينا كما اعتدوا على عثمان، فنحن نقاتلهم دفعاً لصيالهم علينا. وعلى ذلك فقتالهم جائز، ولم نبدأهم بالقتال ولكنهم بدءونا بالقتال، ونحن ندافع عن أنفسنا. خاصة أن قائد جيش علي هو الأشتر النخعي أحد قتلة عثمان.

وكذلك أيضا فإن الأحاديث الثابتة تبين أن كِلا الطائفتين دعوتهما واحدة وتسعيان للحقّ الذي تعتقدان، وتبرِّئهما من قصد الهوى واتِّباع البطلان. فقد أخرج البخاري في صحيحه أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قال: “لا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَقْتَتِلَ فِئَتَانِ عَظِيمَتَانِ، وتَكُونُ بَيْنَهُمَا مَقْتَلَةٌ عَظِيمَةٌ، ودَعْوَاهُمَا وَاحِدَةٌ” (أخرجه البخاري في صحيحه رقم 5142).

فهذا الحديث يُثبت أنهما أصحاب دعوة واحـدة ودِينٍ واحـد. وأخرج مسلم في صحيحه أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم –  قال: “تَمْرُقُ مَارِقَةٌ عِنْدَ فُرْقَةٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ. يَقْتُلُهَا أَوْلَىَ الطّائِفَتَيْنِ بِالْحَقّ”. فهذا الحديث يبيّن أن كلا الطائفتين يطالبان بالحق ويتنازعان عليه، أي أنّهما يقصدان الحق ويطلبانه. ويبيّن أن الحقّ هو مع علي لأنه قاتل هذه الطائفة و هي طائفة الخوارج التي قاتلها في النهروان. قال الإمام محيي الدين النووي: “فيه التّصريح بأن الطائفتين مؤمنون لا يخرجون بالقتال عن الإيمان و لا يفسِقون”.

ولـو فرضنا أن الذين قاتلـوا علياً عصاة وليسوا مجتهـدين متأولين فلا يكون ذلك قادحـاً في إيمانهم و استحقاقهم لدخول الجنان، فالله سبحانه و تعالى يقول: “وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله فإن فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين” الحجرات: 9

فوصفهم بالإيمان وجعلهم إخوة رغم قتالهم وبغي بعضهم على بعض فكيف إذا بغى بعضهم على بعض متأولاً أنه على الحق فهل يمنع أن يكون مجتهداً سواء أخـطأ أو أصاب؟!

فخلاصة هذه المسألة: أن معاوية – رضي الله عنه –  كان من كتاب الوحي، ومن أفاضل الصحابة، وأصدقهم لهجة، وأكثرهم حلماً فكيف يعتقد أن يقاتل الخليفة الشرعي ويريق دماء المسلمين من أجل ملك زائل، وهو القائل: والله لا أخير بين أمرين، بين الله وبين غيره إلا اخترت الله على ما سواه. (سير أعلام النبلاء للذهبي 3/ 151).

أما وجه الخطأ في موقفه من مقتل عثمان – رضي الله عنه –  فيظهر في رفضه أن يبايع لعلي –  رضي الله عنه –  قبل مبادرته إلى القصاص من قتلة عثمان، بل ويلتمس منه أن يمكنه منهم، مع العلم أن الطالب للدم لا يصح أن يحكم، بل يدخل في الطاعة ويرفع دعواه إلى الحاكم ويطلب الحق عنده.

ويمكن أن نقول إن معاوية رضي الله عنه كان مجتهداً متأولاً يغلب على ظنه أن الحق معه، فقد قام خطيباً في أهل الشام بعد أن جمعهم وذكّرهم أنه ولي عثمان -ابن عمه – وقد قتل مظلوماً وقرأ عليهم الآية الكريمة “ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً فلا يسرف في القتل إنه كان منصورا” الإسراء/33.

أما قول الكاتب – عفا الله عنه -: ” فلجأ معسكر معاوية إلي رفع المصاحف على أسنة الرماح استجابة لنصيحة عمرو بن العاص طلباً لتحكيم القرآن بين المتحاربين.

وهكذا بدأ أول استخدام للدين في الصراع السياسي، أو فلنقل الصراع على السلطة”.

فأقول: أن مسألة رفع المصاحف على أسنة الرماح من حيث الإسناد، فإن جميع روايات رفع المصاحف لا تثبت سنداً، والصحيح الثابت: ما ثبت في مسند أحمد والمصنف لابن أبي شيبة وغيرهم، من حديث حبيب بن أبي ثابت وله شاهد في صحيح البخاري وليس في ذلك أنهم رفعوا المصاحف وغاية ما فيها أن عمرو بن العاص – رضي الله عنه – طلب من معاوية – رضي الله عنه –  أن يرسل بمصحف إلى علي ليتحاكموا إليه فأجاب علي – رضي الله عنهم وأرضاهم.

وقد روى الإمام أحمد – رحمه الله -، بسند صحيح عن حبيب بن ابي ثابت قال: أَتَيْتُ أَبَا وَائِلٍ فِي مَسْجِدِ أَهْلِهِ أَسْأَلُهُ عَنْ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ الَّذِينَ قَتَلَهُمْ عَلِيٌّ بِالنَّهْرَوَانِ، فِيمَا اسْتَجَابُوا لَهُ، وَفِيمَا فَارَقُوهُ، وَفِيمَا اسْتَحَلَّ قِتَالَهُمْ، قَالَ: كُنَّا بِصِفِّينَ فَلَمَّا اسْتَحَرَّ الْقَتْلُ بِأَهْلِ الشَّامِ اعْتَصَمُوا بِتَلٍّ، فَقَالَ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ لِمُعَاوِيَةَ: أَرْسِلْ إِلَى عَلِيٍّ بِمُصْحَفٍ، وَادْعُهُ إِلَى كِتَابِ اللهِ، فَإِنَّهُ لَنْ يَأْبَى عَلَيْكَ، فَجَاءَ بِهِ رَجُلٌ، فَقَالَ: بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ كِتَابُ اللهِ **“أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِنَ الْكِتَابِ يُدْعَوْنَ إِلَى كِتَابِ اللهِ، لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ، ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِنْهُمْ، وَهُمْ مُعْرِضُونَ”** (آل عمران: 23) ،فَقَالَ عَلِيٌّ: نَعَمْ أَنَا أَوْلَى بِذَلِكَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ كِتَابُ اللهِ ….،

رواه أحمد في مسنده – تحقيق العلامة/ أحمد شاكر، ج12 ص399 برقم: (15917).

هذه هي الرواية الصحيحة الثابتة، في قصة رفع المصاحف.

وفي الختام أقول: إن مذهب أهل السنة والجماعة هو الكف عن الخوض في هذه الفتن التي دارت بين الصحابة، واعتقاد أنها كانت عن اجتهاد منهم، المصيب فيه له أجران والمخطئ له أجر، وأن تلتزم بقولة عمر بن عبد العزيز المشهورة: تلك فتنة عصم الله منها سيوفنا فلنعصم منها ألسنتنا.